



## تقرير الاجتماع التاسع والاربعين لنقاط اتصال الدول العربية ودول إقليم الشرق الادنى في هيئة الدستور الغذائي - برئاسة المنسق الإقليمي للشرق الأدنى

في إطار التحضير لأعمال الدورة (49) للجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية (CCFL49) والمزمع عقدها خلال الفترة من 11 إلى 15 مايو 2026 في مدينة اوتاوا -كندا، تم عقد الاجتماع التنسيقي لنقاط اتصال الدول العربية ودول إقليم الشرق الأدنى، برئاسة المنسق الإقليمي، وذلك يوم الثلاثاء، 5 مايو 2026 عبر تقنية الاتصال عن بعد. وقد شارك في الاجتماع ممثلو الدول التالية:

1. المملكة الأردنية الهاشمية
2. دولة الإمارات العربية المتحدة
3. مملكة البحرين
4. الجمهورية التونسية
5. الجمهورية العربية السورية
6. جمهورية السودان
7. جمهورية العراق
8. سلطنة عمان
9. دولة فلسطين
10. دولة قطر
11. دولة ليبيا
12. جمهورية مصر العربية
13. المملكة المغربية
14. الجمهورية اليمنية

بالإضافة إلى ممثلي كل من:

- المبادرة العربية للدستور الغذائي - المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين (AIDSMO).
  - هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GSO)
  - المنظمة العالمية لعلوم تشريعات الأغذية (GFoRSS)
- (مرفق قائمة المشاركين)

استهلت الدكتورة انتصار الغريبية، المنسق الإقليمي للشرق الأدنى، كلمتها بالترحيب بالمشاركين في الاجتماع التاسع والأربعين، معربةً عن شكرها للحضور على مشاركتهم الفاعلة واهتمامهم المستمر بتعزيز سلامة الغذاء وحماية صحة المستهلك، وأكدت أن هذه الاجتماعات تمثل منصة مهمة لتبادل الآراء والخبرات ومناقشة المواضيع الفنية والتنظيمية المتعلقة بالدستور الغذائي، بما يسهم في تطوير الأنظمة والمواصفات الغذائية ورفع كفاءة العمل بين مختلف الجهات على مستوى الإقليم.

كما شددت على أهمية التنسيق والتعاون المستمر والعمل بروح المسؤولية المشتركة والشراكة، بهدف الوصول إلى توصيات ونتائج علمية تدعم الأهداف المرجوة وتواكب المستجدات والتحديات في مجال سلامة وجودة الغذاء. وأعربت عن تطلعها إلى أن يثمر الاجتماع عن مناقشات بناءة ومخرجات إيجابية تسهم في دعم الجهود الإقليمية في هذا المجال.

ثم تناول الكلمة للمهندس أحمد الدويصر، منسق المبادرة العربية للدستور الغذائي، حيث رحب بنقاط اتصال الدول العربية، والدكتورة الغريبية المنسق الإقليمي للشرق الأدنى، وكافة الخبراء والمشاركين، معرباً عن سعادته بافتتاح الاجتماع التاسع والأربعين لنقاط اتصال الدول العربية، والذي يأتي في إطار التحضير لاجتماع لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية.

وأكد أن استمرار عقد الاجتماعات التنسيقية ضمن أنشطة المبادرة العربية للدستور الغذائي يعكس حرص دول المنطقة على تعزيز التنسيق والتكامل وتوحيد الرؤى والمواقف تجاه القضايا الفنية والتنظيمية المرتبطة بتوسيم الأغذية. كما توجه بالشكر والتقدير للخبراء الذين ساهموا في إعداد العروض الفنية وتحليل بنود جدول الأعمال، مشيداً بجهودهم المتميزة التي تعكس خبراتهم وحرصهم على دعم العمل العربي المشترك.

وأعرب كذلك عن تقديره للدول التي ستتولى تقديم تحليلات بنود جدول أعمال الاجتماع، لما لذلك من دور مهم في تعزيز جودة المخرجات وإثراء النقاشات الفنية. كما ثمن جهود الدكتورة انتصار في التنسيق والمتابعة، مشيراً إلى أثر ذلك في نجاح مخرجات الاجتماعات، إضافة إلى الإشادة بالدعم المستمر الذي تقدمه المنظمات الدولية وخبراء المبادرة العربية للدستور الغذائي، وكذلك جهود هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دعم أنشطة المبادرة وتعزيز العمل المشترك.

وتطرق المهندس أحمد إلى الاجتماع القادم للجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية، وأوضح ان جدول أعماله يتضمن عدداً من الموضوعات ذات الأهمية للمنطقة العربية وللعديد من الدول الأخرى، لما لها من تأثير على تطوير الأطر التنظيمية ومواكبة المستجدات العالمية في مجال توسيم الأغذية.

وفي ختام كلمته، أعرب عن أمله في أن يحقق الاجتماع أهدافه المرجوة، وأن يسهم في تعزيز حضور دول المنطقة في أعمال هيئة الدستور الغذائي بما يخدم مصالح الشعوب العربية ويواكب التطورات الدولية في مجال سلامة الغذاء وتوسيم الأغذية.

ألقى المهندس أحمد البشه رئيس قسم المواصفات بهيئة التقييس الخليجية كلمة رحب فيها بالدكتورة الغربية المنسق الإقليمي للشرق الأدنى، والأستاذ أحمد الدويصر، ومنسقي فريق عمل الخبراء الخاص بلجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية، وكافة الأعضاء ونقاط الاتصال المشاركين في الاجتماع. وأعرب عن شكره للدكتورة انتصار ومنسقي المبادرة العربية للدستور الغذائي على توجيه الدعوة للمشاركة في الاجتماع، مؤكداً أهمية عقد الاجتماعات التنسيقية المسبقة والاستعداد الجيد لاجتماعات اللجان الفنية، ولا سيما في ضوء انعقاد اجتماع لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية خلال الأسبوع المقبل.

كما أشار إلى اطلاعه على وثائق الاجتماع والمنهجية المعتمدة لإعداد وثائق قاعات المؤتمرات، مثنياً عرضها على جميع الأعضاء لما لذلك من دور مهم في تعزيز المعرفة المؤسسية، وتوحيد آليات العمل، ورفع مستوى المشاركة الفاعلة في أعمال اللجان. كما أعرب عن شكره وتقديره لجميع الأعضاء والمتحدثين المشاركين في أعمال الدورة التاسعة والأربعين، متمنياً لهم التوفيق والنجاح، وأن تفضي مداورات الاجتماع إلى نتائج إيجابية ومخرجات بناءة تسهم في دعم أهداف العمل المشترك وتعزيز فاعلية أعمال اللجان.

تلا ذلك كلمة الدكتور مصطفى سلطان، منسق مجموعة العمل حيث أعرب فيها عن الشكر والتقدير لفريق الخبراء المعني بلجنة توسيم الأغذية على ما بذلوه من جهود مخلصه وعمل دؤوب في خدمة أهداف الدستور الغذائي، مشيداً بمساهماتهم العلمية والعملية التي دعمت أعمال اللجنة وأسهمت في تعزيز سلامة الغذاء وجودته بما ينعكس إيجاباً على صحة المستهلكين في المنطقة.

وأشار إلى أن التحليلات الفنية والمناقشات البناءة والتوصيات التي قدمها الفريق عكست روح المسؤولية والالتزام المهني، موضحاً أن 11 دولة من دول الإقليم شاركت في أعمال اللجنة من خلال 18 عضواً، حيث تم عقد ثلاث اجتماعات جرى خلالها استعراض التقييمات الواردة من نقاط الاتصال الوطنية، وتحديد أولويات البنود ذات الأهمية الإقليمية وتوزيعها على أعضاء الفريق.

وأضاف أن عملية ترتيب الأولويات أسفرت عن تحديد خمسة بنود رئيسية سيتم عرضها خلال الاجتماع، إلى جانب إعداد تحليلات فنية مفصلة للبنود ذات الأولوية، ومناقشة التقدم المحرز بشأنها، بالإضافة إلى إعداد العروض التقديمية والتحضير للاجتماع التنسيقية لنقاط الاتصال الوطنية للدستور الغذائي.

وفي ختام كلمته، جدد شكره لفريق العمل الإقليمي المعني بلجنة توسيم الأغذية، متمنياً للجميع التوفيق والنجاح ومزيداً من التقدم في دعم العمل العربي المشترك.

بعد ذلك تم استعراض جدول أعمال الاجتماع واعتماد بنوده على النحو التالي:

Fr	En	Ar	رقم البند
Remarques d'ouverture et adoption de l'ordre du jour	Opening Remarks and adoption of the agenda	كلمات افتتاحية واعتماد جدول الأعمال	البند الأول
<ul style="list-style-type: none"> <li>• Coordinateur du CCNE</li> <li>• Coordinateur de l'Initiative Arabe du Codex</li> <li>• Organisation de normalisation du Conseil de coopération du Golfe (GSO)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• CCNE Coordinator</li> <li>• Arab Codex Initiative Coordinator</li> <li>• Gulf Cooperation Council Standardization Organization (GSO)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• المنسق الإقليمي للشرق الأدنى</li> <li>• منسق المبادرة العربية للدستور الغذائي</li> <li>• هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجية</li> </ul>	

<p>Remarques des coordinateurs du groupe de travail d'experts des pays arabes et de la région du Proche-Orient, concernés par le Comité du Codex sur l'étiquetage des denrées alimentaires (CCFL).</p>	<p>Remarks by Coordinators of the Expert Working Group from the Arab countries and the Near East region, concerned with the Codex Committee on Food Labelling (CCFL).</p>	<p>كلمة منسقي فريق عمل الخبراء من الدول العربية وإقليم الشرق الأدنى المختص بلجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية (CCFL).</p>	<p>البند الثاني</p>
<p>Analyse des points à l'ordre du jour de la 49<sup>e</sup> session du Comité du Codex sur l'étiquetage des denrées alimentaires (CCFL):</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Élément 2.1: République tunisienne, République arabe d'Égypte</li> <li>• Élément 4: État de Libye, République arabe d'Égypte</li> <li>• Élément 5: République du Yémen, République tunisienne</li> <li>• Élément 6: Émirats arabes unis, État du Qatar, Le Royaume hachémite de Jordanie.</li> <li>• Élément 7: État du Qatar, Royaume de Bahreïn.</li> </ul>	<p>Analysis of the agenda items of the 49th Session of the Codex Committee on Food Labelling (CCFL):</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Item 2.1: Tunisian Republic, Arab Republic of Egypt.</li> <li>• Item 4: State of Libya, Arab Republic of Egypt.</li> <li>• Item 5: Republic of Yemen, Tunisian Republic.</li> <li>• Item 6: United Arab Emirates, State of Qatar, The Hashemite Kingdom of Jordan.</li> <li>• Item 7: State of Qatar, Kingdom of Bahrain.</li> </ul>	<p>تحليل بنود جدول اعمال الدورة 49 للجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية (CCFL):</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• البند 2.1: الجمهورية التونسية جمهورية مصر العربية</li> <li>• البند 4: دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية</li> <li>• البند 5: الجمهورية اليمنية، الجمهورية التونسية.</li> <li>• البند 6: الامارات العربية المتحدة، دولة قطر ، المملكة الاردنية الهاشمية.</li> <li>• البند 7: دولة قطر، مملكة البحرين.</li> </ul>	<p>البند الثالث</p>
<p>Présentation de l'annexe (3) relative à la méthodologie de préparation des documents de salle de conférence (CRD) dans le cadre de l'initiative arabe du Codex Alimentarius.</p>	<p>Presentation of Annex (3) on the methodology followed for the preparation of Conference Room Documents (CRDs) within the framework of the Arab Codex Initiative.</p>	<p>استعراض الملحق (3) الخاص بالمنهجية المتبعة لإعداد وثائق قاعات المؤتمرات (CRDs) ضمن إطار المبادرة العربية للدستور الغذائي.</p>	<p>البند الرابع</p>

## البند الثالث: تحليل بنود جدول أعمال الدورة 49 للجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية (CCFL):

### ❖ عرض تقديمي للبند (2.1) من قبل (الجمهورية التونسية، جمهورية مصر العربية)

تم خلال الاجتماع استعراض تحليل البند (2.1) بشأن استخدام عبارة "بلد الحصاد" بالإضافة إلى البيان الإلزامي لبلد المنشأ في توسيم التوابل، حيث تم استعراض الخلفية التاريخية للمناقشات داخل لجنة CCFL و CCSCCH منذ عام 2017، والتطورات المتعلقة بمواصفة الزعفران والتوابل المختلفة. كما تم توضيح أبرز القضايا التي تناولتها مجموعة العمل الإلكترونية، والتي شملت اختلاف تفسير وتطبيق متطلبات بلد المنشأ، وعدم وضوح النصوص الحالية فيما يتعلق بخلطات التوابل من نفس النوع والقادمة من عدة مصادر، إضافة إلى استخدام بيانات المنشأ لأغراض ترويجية وتسويقية.

كما تناول العرض أبرز الآراء والمقترحات المقدمة من الأعضاء، بما في ذلك الحاجة إلى تطوير إرشادات إضافية لتوضيح مفهوم "التغيير في طبيعة الغذاء" الذي يحدد بلد المنشأ لأغراض التوسيم، والنظر في إمكانية إعداد إرشادات عامة أو متخصصة لمعالجة توسيم خلطات التوابل متعددة المنشأ. وتم التأكيد كذلك على أن أي بيانات إلزامية أو اختيارية يجب أن تتوافق مع المبادئ العامة للدستور الغذائي الخاصة بمنع التضليل أو الخداع في التوسيم.

واختتم العرض باستعراض أهم الاستنتاجات والتوصيات، ومن أبرزها أهمية تعزيز بناء القدرات ورفع الوعي بالنصوص الأفقية الخاصة بالتوسيم، وتشجيع عقد ورش عمل أو جلسات جانبية داخل لجنة CCSCCH، إضافة إلى التأكيد على أن أي توجه نحو إلزامية إدراج بلد الحصاد على بطاقة البيان لا يزال يتطلب فهماً أعمق للأثار العملية ومدى اتساقه مع أهداف الدستور الغذائي.

### ❖ عرض تقديمي للبند (4) من قبل (دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية)

تناول العرض التقديمي للبند الرابع من جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية (CCFL49)، والمتعلق بالنظر في أحكام التوسيم الواردة في مشاريع مواصفات الدستور الغذائي المقدمة من اللجان السلعية المختلفة لاعتمادها. وأوضح العرض أن هذا البند يهدف إلى ضمان اتساق متطلبات التوسيم مع المواصفة العامة لتوسيم الأغذية المعبأة مسبقاً (CXS 1-19) (85) ومواصفة توسيم العبوات غير المخصصة للبيع بالتجزئة (CXS 346-2021)، مع إتاحة المجال لإدراج متطلبات إضافية خاصة بالمنتجات عند وجود مبررات واضحة.

كما استعرض العرض مشاريع المواصفات المعروضة من عدة لجان، شملت أوراق الكاري الطازجة والزلاية المجمدة السريعة والمعمول، إضافة إلى عدد من التوابل مثل الفانيليا والهيل الكبير والكزبرة والمردقوش الحلو، فضلاً عن زيوت أوميغا-3 الميكروبية. وأشار إلى أن متطلبات التوسيم تفاوتت بحسب طبيعة المنتجات، حيث اقتصر في بعض الحالات على التعريف الأساسي بالمنتج ومصدره، بينما تضمنت في حالات أخرى تفاصيل أكثر مثل ظروف التخزين، نوع الحشوة، بلد الحصاد، سنة الحصاد، والتصنيف التجاري، أو المكونات الغذائية مثل محتوى EPA وDHA.

واشار العرض إلى أن الأحكام المقدمة تتماشى بدرجة كبيرة مع مبادئ الدستور الغذائي، وتسهم في تعزيز التنسيق والمواءمة بين المواصفات المختلفة، مع الإشارة إلى أن التوسع في المتطلبات التفصيلية قد يثير تحديات عملية تتعلق بالتنفيذ والامتثال من جانب الجهات الرقابية والقطاع الصناعي كما أوصى العرض بدعم اعتماد الأحكام المتوافقة مع المواصفات العامة، وضمان تبرير أي متطلبات إضافية، وتشجيع الوضوح والسهولة، وتجنب تكرار الأحكام القائمة دون داع.

#### ❖ عرض تقديمي للبند (5) من قبل (الجمهورية اليمنية، الجمهورية التونسية)

تناول العرض البند الخامس من جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية (CCFL49)، والمتعلق بمشروع الملحق الخاص بالمواصفة العامة لتوسيم الأغذية المعبأة مسبقاً (CXS 1-1985) بشأن المبادئ التوجيهية لاستخدام التوسيم الاحترازي لمسببات الحساسية (PAL) عند الخطوة السابعة.

وأوضح أن المشروع يجسد تحولاً من نهج قائم على الاحتياط القانوني إلى نهج يستند إلى الإدارة العلمية للمخاطر، بما يسهم في تعزيز حماية المستهلكين ذوي الحساسية الغذائية وتحقيق قدر أكبر من المواءمة في التجارة الدولية والحد من الاستخدام المفرط لعبارات التحذير على بطاقات البيان. كما بين أن نطاق المشروع يقتصر على حالات التلوث التبادلي غير المقصود، دون أن يؤثر على متطلبات الإفصاح الإلزامي عن المكونات الغذائية.

كما استعرض مسار تطور العمل في هذا الملف، بدءاً من مرحلة غياب إطار دولي منسق لإدارة مسببات الحساسية الغذائية قبل عام 2020، مروراً باعتماد مدونة الممارسات الخاصة بإدارة مسببات الحساسية الغذائية (CXC 80-2020)، وصولاً إلى إعداد المبادئ التوجيهية الحالية من خلال فريق عمل إلكتروني مشترك. وأوضح أن المناقشات الفنية تتركز حالياً على عدد من القضايا المحورية، أبرزها تحديد الجرعات المرجعية لمسببات الحساسية، وتحديد الحالات التي تستوجب استخدام التوسيم الاحترازي، إضافة إلى متطلبات وقواعد عرض بيانات التحذير على بطاقة البيان.

وأكد العرض أن استخدام التوسيم يجب أن يستند إلى تقييم المخاطر وألا يحل محل ممارسات التصنيع الجيدة، مع الحد من استخدام عبارة "قد يحتوي على". كما أشار إلى وضع جرعات مرجعية لبعض مسببات الحساسية، مع منح مرونة محدودة للسلطات الوطنية. وفيما يخص العرض، أوصى بوضع البيان التحذيري بشكل واضح وقريب من قائمة المكونات، مع توحيد المصطلحات، وتطبيق أحكام خاصة للمنتجات غير الملزمة بقائمة مكونات، إضافة إلى تعزيز التوعية والتدريب.

واختتم بأن المشروع يمثل تقدماً مهماً في تنظيم توسيم مسببات الحساسية عالمياً، لكنه قد يواجه تحديات تطبيقية في الدول النامية، ما يتطلب فترات انتقالية ودعمًا فنيًا وبناء قدرات للامتثال الفعال.

#### ❖ عرض تقديمي للبند (6) من قبل (الإمارات العربية المتحدة، دولة قطر، المملكة الأردنية الهاشمية)

تناول هذا البند من العرض التطورات المتعلقة بأعمال لجنة الدستور الغذائي بشأن توسيم الأغذية المعبأة مسبقاً في أنماط التعبئة المركبة، بما في ذلك "المعبآت المتعددة (Multipacks)" و"العرض المشترك (Joint Presentation)"، وذلك في إطار تطوير وتحديث

المواصفة العامة لتوسيم الأغذية المعبأة مسبقاً (1-1985 CXS) ، استناداً إلى المناقشات والقرارات الصادرة عن الدورتين السابعة والأربعين والثامنة والأربعين للجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية (CCFL47) و (CCFL48) وأوضح أن العمل يهدف إلى دعم المشاركة الفعالة في CCFL49 ، وتعزيز الجاهزية الفنية للبند السادس ، وتسهيل تطوير مواقف وطنية وإقليمية منسقة ، إلى جانب تحديد الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من التوضيح لضمان التطبيق المتسق.

وبين أن التطويرات الحالية تسعى لمعالجة الغموض التنظيمي في تطبيق المبادئ العامة لتوسيم هذه الأنماط المعقدة من التعبئة، حيث لوحظ وجود تفاوت في التفسير بين الدول نتيجة عدم وجود تفاصيل كافية، خصوصاً فيما يتعلق بموقع المعلومات الإلزامية، وبيان المكونات، وإظهار الكميات وتواريخ الصلاحية.

كما أشار إلى أن المقترحات تتسم بمرونة تهدف إلى تحقيق التوازن بين التوحيد والتطبيق العملي، إلا أن هذه المرونة قد تؤدي إلى اختلافات في التطبيق الوطني وتقليل مستوى الاتساق الدولي.

وفيما يتعلق بالمكونات، أوضح أن النص يسمح بخيار استخدام قوائم مكونات منفصلة أو موحدة، وهو حل وسط بين الآراء المختلفة، لكنه يحتاج إلى إرشادات أوضح لتجنب التفسيرات المتباينة، خاصة في حالات إعادة توزيع المنتجات.

وفيما يتعلق ببيان الكميات، اعتمد المشروع نهجاً مرناً يتيح الإعلان عن إجمالي المحتوى الصافي للعبوة، أو محتوى كل وحدة على حدة، أو كليهما معاً، بما يوفر قدرًا أكبر من المرونة للمصنعين. إلا أن بعض الأعضاء أشاروا إلى أن هذا النهج قد يؤثر على سهولة مقارنة المنتجات من قبل المستهلكين ويؤدي إلى تفاوت في أساليب عرض المعلومات. كما جرى التأكيد على أهمية اعتماد أقرب تاريخ صلاحية بين الوحدات المكونة للعبوة كإجراء يعزز حماية المستهلك ويحد من احتمالات التضليل، مع الإشارة إلى الحاجة لمزيد من التوضيح بشأن آلية التطبيق في الحالات التي تتضمن أنواعاً مختلفة من تواريخ الصلاحية أو تواريخ مرتبطة بالجودة والسلامة الغذائية أما فيما يخص التعاريف، فقد تم الاتفاق على عدم إدراج تعريفات جديدة للمعبآت المتعددة أو العرض المشترك، والاكتفاء بتوضيح نطاقها ومتطلبات توسيمها ضمن النصوص التنظيمية المقترحة، تجنباً لأي آثار تفسيرية أو تنظيمية غير مقصودة قد تنتج عن تعديل التعاريف الحالية..

واختُتمت المناقشات بالإشارة إلى أن هذه التعديلات تمثل خطوة إيجابية نحو تعزيز وضوح الإطار التنظيمي لتوسيم الأغذية المعبأة ضمن أنماط العرض الجديدة، بما يسهم في تحسين اتساق التطبيق وحماية المستهلك، مع بقاء الحاجة إلى مزيد من النقاش الفني بشأن بعض التفاصيل التنفيذية لضمان التطبيق العملي الفعال عبر مختلف الأنظمة الرقابية.

#### ❖ عرض تقديمي للبند (7) من قبل (دولة قطر ، البحرين)

تناول البند السابع من أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية (CCFL49) مشروع المبادئ التوجيهية بشأن تطبيق متطلبات توسيم الأغذية في حالات الطوارئ (CX/FL 26/49/7) ، والذي يهدف إلى توفير إطار إرشادي يسمح بالتطبيق المرن لبعض متطلبات التوسيم خلال حالات الطوارئ التي تؤدي إلى اضطرابات كبيرة في سلاسل الإمداد الغذائي، بما يضمن استمرار توفر غذاء آمن وكافٍ دون المساس بسلامة المستهلك أو تضليله.

وأوضح أن المشروع يتيح للسلطات المختصة اعتماد مرونة تنظيمية مؤقتة قائمة على تقييم المخاطر عند الضرورة، شريطة أن تكون مبررة ومتناسبة مع الظروف الاستثنائية ومحصورة بالفترة اللازمة لمعالجة آثار الطوارئ، مع التأكيد على أن سلامة الغذاء تبقى أولوية مطلقة وأن هذه المرونة لا تشكل تخفيفاً دائماً للمتطلبات التنظيمية. كما يشمل نطاق التطبيق الأغذية المعبأة مسبقاً والحاويات غير المخصصة للبيع بالتجزئة، ويجوز تطبيق المرونة في التجارة الدولية شريطة موافقة الدولة المستوردة مسبقاً.

وأشار إلى أن المبادئ التوجيهية تؤكد على الطابع المؤقت لهذه المرونة، وضرورة عدم الإخلال بالمنافسة العادلة، وأهمية التواصل الفعال مع الجهات المعنية والجمهور، مع إمكانية الاستفادة من الوسائل التكنولوجية المناسبة لتوفير المعلومات الغذائية عند الحاجة.

كما بين أن لهذا الموضوع أهمية خاصة بالنسبة لدول المنطقة العربية نظراً لاعتماد العديد منها على استيراد الغذاء وتأثرها بالأزمات والاضطرابات في سلاسل التوريد، مع الإشارة إلى عدد من الملاحظات المتعلقة بضرورة توضيح بعض المفاهيم التطبيقية، وضمان استمرار إتاحة المعلومات الأساسية ذات الصلة بسلامة الغذاء، ولا سيما بيانات مسببات الحساسية وتواريخ الصلاحية وتعليمات الاستخدام، وباللغة التي تضمن وصولها بوضوح إلى المستهلك

واختتم بأن الموقف الإقليمي يدعم المشروع من حيث المبدأ، مع الدعوة لتوضيح المفاهيم، وتحديد الحد الأدنى الإلزامي من المعلومات، وضمان بدائل غير رقمية، وتعزيز الإخطار والتتبع خلال الطوارئ.

### **البند الرابع: استعراض الملحق (3) الخاص بالمنهجية المتبعة لإعداد وثائق قاعات المؤتمرات (CRDs) ضمن إطار المبادرة العربية للدستور الغذائي.**

تم استعراض الملحق (3) الخاص بالمنهجية المتبعة لإعداد وثائق قاعات المؤتمرات (CRDs) ضمن إطار المبادرة العربية للدستور الغذائي، من قبل أمانة لجنة التنسيق للشرق الأدنى.

وأوضح الاستعراض أن إعداد وثائق CRDs الموحد يُعد إجراءً اختياريًا يهدف إلى دعم تطوير مواقف إقليمية منسقة قائمة على أسس علمية، بما يعزز فعالية مشاركة دول الإقليم في أعمال الدستور الغذائي.

وتستند هذه المنهجية إلى مسار تشاوري متدرج يبدأ بتحديد الأولويات الفنية من خلال فرق الخبراء الإقليمية وفق خطة العمل المعتمدة، يعقبه عرض النتائج والتوصيات خلال اجتماعات التنسيق الإقليمي، بهدف التوصل إلى مواقف مشتركة. ثم تتولى الجهات الميسرة إعداد مسودة الوثيقة ومشاركتها مع فريق الخبراء للمراجعة وإبداء الملاحظات، قبل إحالتها إلى الدول الأعضاء لإجراء مشاوراتها الوطنية واستكمال إجراءات الموافقة اللازمة للدول الراغبة في الانضمام إلى قائمة الدول المقدمة للوثيقة. وفي المرحلة الختامية، تُقدّم وثيقة (CRD) إلى أمانة الدستور الغذائي باسم الدول المشاركة رسميًا في تقديمها

ويهدف هذا الإطار إلى تعزيز التنسيق الفني بين الدول العربية ودول الإقليم، وضمان مشاركة أكثر تنظيمًا وفاعلية في اجتماعات الدستور الغذائي.

## التوصيات

### أولاً: التوصيات الفنية

- دعم اعتماد الأحكام المتوافقة مع المواصفات العامة للدستور الغذائي، مع ضمان الوضوح وتبرير أي متطلبات إضافية في مشاريع المواصفات السلعية.
- دعم النهج القائم على الإدارة العلمية للمخاطر في التوسيم الاحترازي لمسببات الحساسية، مع توفير فترات انتقالية ودعم فني للدول النامية.
- دعم استكمال تطوير الأحكام الخاصة بتوسيم المعبآت المتعددة والعرض المشترك بما يضمن التطبيق الموحد والاتساق بين الدول.
- دعم مشروع المبادئ التوجيهية لتوسيم الأغذية في حالات الطوارئ، مع تحديد الحد الأدنى الإلزامي من المعلومات وضمان توفرها باللغة العربية.
- دعم تعزيز آليات الإخطار والتتبع خلال حالات الطوارئ لضمان سلامة المنتجات الغذائية واستمرارية الإمدادات.
- دعم تعزيز بناء القدرات الوطنية والإقليمية في مجالات توسيم الأغذية وتطبيق متطلبات الدستور الغذائي.

### ثانياً: التوصيات العامة

- تعزيز التنسيق الإقليمي وتوحيد المواقف العربية تجاه بنود لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية (CCFL49)
- استمرار إعداد التحليلات الفنية المشتركة من خلال فرق الخبراء الإقليمية لدعم الجاهزية الفنية للدول الأعضاء.
- دعم استخدام وثائق قاعات المؤتمرات (CRDs) الموحدة، على أساس اختياري ووفق توافق الدول الأعضاء، لتقديم مواقف إقليمية منسقة.
- مواصلة التعاون بين الدول الأعضاء وخبراء المبادرة العربية للدستور الغذائي لتعزيز الحضور العربي الفاعل في أعمال الدستور الغذائي.

## الكلمة الختامية

في ختام الاجتماع، تقدّم المهندس أحمد الدويصر بخالص الشكر والتقدير لجميع المشاركين على مداخلاتهم القيّمة ومساهماتهم التي أسهمت في إثراء النقاشات وتحقيق أهداف الاجتماع. وأشاد بمستوى المهنية والالتزام الذي عكسته المداخلات، وبحرص دول المنطقة على تعزيز التنسيق وتوحيد المواقف في إطار أعمال لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية.

كما توجّه بالشكر إلى البروفيسور صامويل جودفروي على مشاركته وما قدّمه من إضافة علمية متميزة، وإلى الخبراء والدول المشاركة على جهودهم في إعداد وتحليل بنود جدول الأعمال. وخصّ بالشكر المنسق الإقليمي الدكتورة انتصار على إدارتها المتميزة للاجتماع، وكذلك المنظمة العالمية لعلوم تشريعات الأغذية وخبراء المبادرة العربية للدستور الغذائي.

واختتم كلمته بالتأكيد على أن المخرجات تمثل خطوة مهمة نحو تعزيز التنسيق والحضور العربي في أعمال الدستور الغذائي، مع التطلع إلى مواصلة التعاون المشترك.

كما اختتم الاجتماع بكلمة للمهندس البشه، عبّر فيها عن شكره لسعادة الدكتورة انتصار على إدارتها للاجتماع بكفاءة وما تحقق من نتائج إيجابية، مثنياً جهود جميع المتحدثين الذين أسهموا في تقديم العروض والأوراق الفنية. وأكد تقديره لفريق GFORSS على دعمهم الفني والتنظيمي، كما توجه بالتهنئة والتوفيق للفريق المشارك في اجتماع اللجنة المقرر عقده خلال الأسبوع القادم، معرباً عن تمنياته لهم بالنجاح وموجّهاً الشكر لجميع المشاركين.

وتقدمت الدكتورة انتصار بكلمة ختامية، أعربت فيها عن خالص شكرها وتقديرها لمجموعة الخبراء على جهودهم المتواصلة خلال الفترة الماضية، والتي أسهمت في الوصول إلى هذه المخرجات المتميزة. كما أشادت بدور فريق GFORSS في دعم التنظيم والإعداد، وبجهود أمانة التنسيق في سلطنة عمان ومنسقي فريق العمل. وثمّنت كذلك مشاركة الدول الأعضاء ومساهماتهم البناءة التي أثرت النقاش، مؤكدة أهمية مواصلة التنسيق والتعاون بين جميع الأطراف بما يعزز العمل الإقليمي ويترجم مخرجات الاجتماع إلى خطوات عملية ملموسة، متمنية للجميع التوفيق والنجاح.



مرفق

قائمة المشاركين في الاجتماع التاسع والاربعين لنقاط اتصال الدول العربية في هيئة الدستور الغذائي  
برئاسة المنسق الإقليمي لدول الشرق الأدنى

الدولة	الجهة	اسم المشارك
المملكة الأردنية الهاشمية	مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية	احمد الشبلي جومانا عبدالجبار
دولة الإمارات العربية المتحدة	وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة هيئة ابو ظبي للزراعة والسلامة الغذائية	سونيا الكافي بلدي جهاد البياري عائشة القبعي
مملكة البحرين	إدارة الفحص والمقاييس /وزارة الصناعة والتجارة	فاطمة احمد فيصل الساري سارة سعد سارة الصفار
الجمهورية التونسية	المركز الفني للصناعات الغذائية	عصام كريد مليكة هرماسي
الجمهورية العربية السورية	هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية وزارة الزراعة الهيئة العامة للبحوث الزراعية جامعة تشرين	ميساء أبو شمات بلسم جريكوس وسيم البلخي
الجمهورية السودانية	مركز البحوث و الاستشارات الصناعية	احساس سليم العوض هدى عباس نوال عبدالرحمن دعاء عبدالمنعم
جمهورية العراق	الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية (COSQC) وزارة التجارة	نغم حميد راوية محمود
سلطنة عمان	مركز سلامة وجودة الغذاء وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه	انتصار الغريبية اسماء الهاشي رجاء الرحي

		افراح صالح وليد المعمرى فاطمة العريبي هلال خميس
دولة فلسطين	مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية	اديب القيمري
دولة قطر	الهيئة العامة القطرية للمواصفات والتقييس وزارة الصحة القطرية	نسمة شنك مهدي التريكي عبير تومي مشاعل النصر
دولة ليبيا	المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية	هادي العالم محمد شنيبشة
جمهورية مصر العربية	الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة	مريم برسوم انسي نهي عطية مروة نبيل زينب مسعد سوسن عبد الحميد
المملكة المغربية	المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات	بشرى مسعودي
الجمهورية اليمنية	الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة	أكرم محسن الجبيري حسن سعيد
المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين (AIDSMO)		أحمد الدويصر
هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GSO)		احمد البشه نورا السحيباني
فريق الخبراء التابع للمبادرة العربية للدستور الغذائي / المنظمة العالمية لعلوم تشريعات الأغذية (GFoRSS)		